مجلة الشريعة والاقتصاد
ISSN : 2335-1624
E-ISSN : 2588-2392
المجلد 13 / العـدد: 2 (2024) ص 53-78

الحق في المشاركة السياسية في ظل الرقمنة –الفرص والمخاطر

دراسة نظرية

The right to political participation in the light of digitalization – opportunities and risks – a theoretical study

خديجة بركاني
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة، قسنطينة، الجزائر khadidjaberkani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/07/25 تاريخ القبول: 2024/08/07 تاريخ النشر: 2024/12/30

الملخص:

تؤثر الرقمنة بشكل بالغ على الحق في المشاركة السياسية، ورغم ما تمنحه من فرص للارتقاء به إلا أن مخاوف عدة تثور بشأن تأثيراتها السلبية أيضا فتخلق بذلك تحديات قانونية وأمنية كبيرة.

فتهدف هذه الدراسة النظرية لتحديد آثار الرقمنة على الحق في المشاركة السياسية من خلال معايرة ما توفره من إمكانات لدعم هذا الحق من جهة والحقوق المرتبطة به كحرية الرأي والتعبير وحرية الانضمام من جهة أخرى، وكذلك البحث في الجانب المظلم للرقمنة وتأثيرها السلبي على المشاركة السياسية من خلال إقصاء البعض أو تمييع المشاركة بحيث تتاح لأشخاص وكيانات لا يفترض استفادتها من هذا الحق، مع اعتداءات صارخة على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، واستغلال سيء للبيانات

Abstract

Digitalization has a significant impact on the right to political participation and, despite the opportunities it offers to advance it, many concerns arise about its negative effects, creating major legal and security challenges.

This theoretical study aims to determine the effects of the digitalization on the right to political participation by analyzing the opportunities it offers to support this right and other rights associated with it, and to study the dark side of digitization and its negative impact on political participation by excluding certain

والحصول عليها بطرق غير مشروعة، وتنامي خطاب الكراهية وترويج المعلومات المغلوطة في السعي للتأثير على الاختيارات السياسية للأفراد والجماعات، حيث تنفلت السلوكات من وسائل الرقابة التقليدية فتستدعي سن قواعد قانونية مستحدثة تتأقلم وطبيعة العالم الافتراضي للحد من الجرائم وإعادة ضبط السلوك الإنساني في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الحق، مشاركة سياسية، رقمنة، فرص، مخاطر.

people or on the contrary giving accessibility to people and entities who are not supposed to benefit from this right, with flagrant violations to the private lives of individuals, and misuse of data, the increase in hate speech and disinformation with the aim of influencing the political choices of individuals and groups, which needs the creation of new rules more suitable to this kind of violations.

Keywords: The right; political participaton; digitalization; opportunities; risks.

1. مقدمة:

تعرف الكثير من الدول في العالم، بما في ذلك الدول التي تعد تاريخيا مهدا للديمقراطية، عزوفا عن مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وتدنيا لأعداد الناخبين الذين يدلون فعلا بأصواتهم، وتراجع شعبية الأحزاب التقليدية، وفي المقابل يلاحظ ظهور فاعلين جدد وحركات سياسية بتوجهات حديثة، وتنامي أنماط جديدة من الالتزام في المجال السياسي، مفسحة المجال أكثر لنماذج جديدة للتعبير عن الرأي والتأثير في الحياة السياسية، ولا يمكن عزل هذه الظواهر عن الرقمنة التي غزت كل ميادين الحياة اليومية للأفراد، والجماعات، وخصوصا الانترنت الذي منح فرصة للارتقاء بالحقوق السياسية للمواطنين من خلال ممارسة الديمقراطية بصورة غير مسبوقة في تاريخ البشرية، فظهرت الديمقراطية الرقمية كطريقة جديدة لممارسة الصور التقليدية المختلفة للديمقراطيات المعروفة من خلال استعمال الوسائط الالكترونية على مستويات مختلفة، ومشاركة أصحاب الحقوق في مختلف مراحل عملية صنع القرار والاختيارات السياسية، وحتى وإن لم

تكن لتحل محل الديمقراطية التمثيلية فإنها تكملها، وتسمح بمشاركة أكبر من جانب المواطنين في تنشيط الديمقراطية، وتقوية المشاركة والانفتاح والشفافية والاندماج والاستجابة، لكن رغم المزايا التي يمكن تعدادها للرقمنة وتأثيراتها على الحق في المشاركة السياسية، إلا أن مخاوف كثيرة تثور بشأن سوء استعمالها وتمييع العمل السياسي نتيجة ذلك.

فتهدف هذه الدراسة النظرية إلى تمحيص المزايا التي يمكن أن تحققها الرقمنة والفرص التي تمنحها للارتقاء بالحق في المشاركة السياسية من خلال تحاوز العقبات التقليدية التي تواجه ممارسة هذا الحق، كما تسعى أيضا للكشف عن الجوانب الخفية التي تؤثر فيها الرقمنة على المشاركة السياسية بشكل سلبي، حتى لا نبالغ في تمجيد استعمال التقنيات الحديثة وعلى رأسها الرقمنة في مجالات معينة كالعمل السياسي، بل نلم بما لها وما عليها بصورة عقلانية وواقعية تسمح لنا بالعمل في مراحل أخرى على تحديد قواعد قانونية واختيارات تشريعية تسمح لنا كدول نامية–مستهلكة للتقنيات وليست منتجة لها– بمواجهة أخطارها الجارفة على الأفراد والجماعات.

لهذا، سنسعى من خلال هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: هل ترتقي الرقمنة فعلا بالحق في المشاركة السياسية أم أنها على العكس تشكل خطرا على هذا الحق؟

والذي تتفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية، لعل أهمها:

–ما هي أبعاد الحق في المشاركة السياسية من منظور حقوق الإنسان؟

–ما معنى الرقمنة ؟

–كيف تسهم الرقمنة في دعم الحق في المشاركة السياسية كيف يمكن أن تكون خطرا عليه في الوقت ذاته ؟

مستعينين في ذلك بالمنهج الوصفي في بعض المواضع لتحديد المفاهيم مثلا، والتحليلي في مواضع أخرى لمعايرة واقع استعمال الرقمنة في العمل السياسي..

وهذا باعتماد الخطة الموالية:

1.مقدمة

2-مفاهيم حول المشاركة السياسية والرقمنة

1.2-المشاركة السياسية كحق من حقوق الإنسان

2.2- مفهوم الرقمنة

3-فرص الارتقاء بالحق في المشاركة السياسية من خلال الرقمنة

1.3-فرص الارتقاء خارج إطار الانتخابات

2.3-فرص الارتقاء في إطار الانتخابات

4-مخاطر الرقمنة على الحق في المشاركة السياسية

1.4-مخاطر تتعلق بالأشخاص.

2.4-مخاطر تتعلق بالتقنية والمضامين.

5-الخاتمة

2-مفاهيم حول المشاركة السياسية والرقمنة

قبل الخوض في الفرص والمخاطر المترتبة عن استعمال الرقمنة كوسيلة لتمكين المواطنين من حقهم في المشاركة السياسية ، وجب أولا ضبط مفهومي الحق في المشاركة السياسية والرقمنة، ليسهل استيعاب ما سيلي ذلك من تحليل ضمن هذه الدراسة.

1.2 المشاركة السياسية كحق من حقوق الإنسان

إن الحقوق السياسية تثبت للفرد باعتباره مواطنا أي حاملا لجنسية الدولة، وهي قاصرة على المواطنين دون الأجانب، إذ أن الجنسية هي معيار ثبوت هذا النوع من الحقوق، على اعتبار أن الجنسية هي رابطة سياسية تربط الفرد بدولة ما وتميزه عن مواطني الدول الأخرى[1]،فتترتب له من خلالها جملة من الحقوق

[1] محمد جمال الدين زكي، مقدمة للدراسات القانونية، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص 256.

الفردية باعتباره عضوا في جماعة منظمة، تتيح له إمكانية التفاعل مع باقي أفراد الجماعة من أجل تنظيم شؤونهم بنفسهم أو باختيار مجموعة منهم تتولى تمثيل الأغلبية منهم دون سحق الأقلية.

ولقد جاء في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]:

أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

وأنه يحق لكل شحص ، حق تقلد الوظائف العامة في بلده، وهذا بالتساوي مع الآخرين.

كما تؤكد ذات المادة على أهمية الانتخابات النزيهة التي تضمن حرية التصويت كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب التي تعد مناط سلطة الحكم.

فتزكي هذه المادة من الإعلان العالمي مشاركة الأشخاص في إدارة شؤون بلدانهم كحق من حقوق الإنسان، وتكرس فكرة أن العملية الانتخابية هي أجدر وسيلة تتحقق من خلالها إرادة الشعب باعتباره مصدر السلطة في الدول التي تحترم حقوق الإنسان.

وقد سبقتها المادة 20 والتي جاء فيها:

" 1–لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

2–لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما."

فيقترن حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد بحق الاشتراك، أو الانضمام والذي من خلاله يتاح للأفراد تجميع جهودهم والالتفاف حول من يتقاسمون نفس أفكارهم ورؤيتهم لتحقيق أهدافهم.

وأكدت المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[2] ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن ممارسة هذه الحقوق يجب أن تتم دون تمييز بين المواطنين، فتتاح لهم فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة.

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د–3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

[2] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د–21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

فيعد الحق في المشاركة السياسية دعامة الحقوق السياسية في المنظومة الحديثة لحقوق الإنسان، ولعل أبسط تعريف لها هو ذلك الذي يرى أنها: "جهود أولئك الذين ليسوا في السلطة للوصول إلى السلطة أو للتأثير على القرارات التي تتخذها النخب الحاكمة"[1].

حيث يتمكن الجميع حكاما ومحكومين من التأثير في الحياة السياسية.

أو أنها: "أنشطة أفراد الشعب الهادفة للتأثير على اختيار كبار موظفي الدولة وعلى القرارات الحكومية، وما تتطلبه هذه الأنشطة من سلوك واتجاهات"[2].

فهي بذلك جملة من النشاطات ستتيح للمواطنين العاديين التأثير على قرارات الحكام أساسا.

أو هي: الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، مشاركة تقتضي وجود عدة أطراف، الاستقلالية وتعدد الآراء[3].

فيجعل منها هذا التعريف "اختيارية وتطوعية"، فلا مجال لإجبار أو إلزام الأفراد بممارستها، بل تظل رهن إرادتهم وتتوقف على آمالهم وثقتهم في قدرتهم الفعلية على إحداث تغيير ما في الحياة السياسية. "فيكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي....حيث أن هذا التطوع وحده هو الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، فتظل حاضرة في أذهان الأفراد ومعتقداتهم أن لكل فرد منهم حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع"[4].

[1] Leonard Binder ; Joseph La Palombara , Weiner Myron, (1971) Crises and Sequences in Political Development., Princeton University Press , United Kingdom, p.159.

[2] قويطين عبد الباسط عبد الله ، (2007)، المشاركة السياسية للشباب الأردني، دراسة ميدانية من طلبة الجامعة الأردنية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ، ص 18.

[3] أبو خليقة سعيد أحمد ، (1999)، تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص26.

[4] عثمان محمد عادل ، (21 أغسطس 2016)، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=36026

فهي تعني أن للفرد نصيبا في العملية السياسية من خلال مدخلات تنتهي بنتائج أو مخرجات، فينتقل فيها من مرحلة الاهتمام وحب الاطلاع إلى درجة أرقى تسهم في التغيير الحقيقي، فمستويات المشاركة تتوقف على طبيعة النظام السياسي.

وعليه فالمشاركة السياسية تسمح بتفعيل المعاني الحقيقية لدولة القانون، والديمقراطية، والاندماج ودحض التهميش والتمييز، وتعزيز المساءلة والشفافية، ومنح شرعية أكبر للقرارات التي تتخذها السلطات العامة بمشاركة الأفراد، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطة .

فهذا الحق هو ممارسة متواصلة تقتضي وجود تفاعل مفتوح وحقيقي بين السلطات العامة وجميع أفراد المجتمع، بمن فيهم الأشخاص الأكثر عرضة للتهميش أو التمييز[1].

ويرتبط هذا الحق بحقوق أخرى مثل الحق في الاجتماع، الحق في الانضمام، الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في التماس وتلقي المعلومات.

والمشاركة السياسية بشكل فضفاض تشير لكل أنشطة المواطنين التي تؤثر على السياسة، وكما جاء في التعليق العام رقم 25 لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي الفقرات 5 و8 و20 منه أنّ حقّ المشاركة في الشؤون العامة يشير إلى مفهوم واسع يتحدث عن مشاركة المواطنين في النقاشات العامة والحوارات وعن قدرتهم على تنظيم جهودهم.

فهذا الحق يمارس من خلال مجموعة من الأنشطة الفعلية، ولقد تطورت قائمة هذه الأنشطة على مر الزمان، وحاليا أصبحت قائمة الأنشطة التشاركية تشمل اجراءات عديدة مثل: التصويت، والتظاهر، والاتصال بالمسؤولين العموميين، والمقاطعة، وحضور التجمعات الحزبية، نشر المدونات، التطوع، توقيع العرائض، شراء أو مقاطعة منتجات معينة ، وحتى الاحتجاجات الانتحارية.

[1] مكتب المفوض السامي لحقزق الإنسان، الأمم المتحدة، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 11/39 أكتوبر 2018، مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، الفقرة 19–ح، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الدوحة، ص 8، متوفر على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/GuidelinesRightParticipatePublicAffairs_web_AR.pdf

وأكيد أن الرقمنة كان لها أثر كبير في توسيع دائرة هذه الأنشطة، فما الذي نعنيه بالرقمنة؟

2.2 مفهوم الرقمنة

وتشير الرقمنةdigitazation بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات التناظرية وترميزها إلى أرقام تعتمد فقط على الثنائية: صفر، واحد، حتى تتمكن أجهزة الكترونية من تخزين هذه المعلومات ومعالجتها ونقلها.

"وتعني الرقمنة digitalization إلى الطريقة التي تتم بها إعادة هيكلة العديد من مجالات الحياة الاجتماعية حول الاتصالات الرقمية والبنى التحتية لوسائل الإعلام."

وبالتالي ، يبنى تعريف الرقمنة على "الحياة الاجتماعية" ، وبعبارة أخرى ، حول كيفية تفاعل الناس فما بينهم، مع انتقال هذه التفاعلات بعيدًا عن التقنيات التناظرية (البريد العادي والمكالمات الهاتفية) إلى التقنيات الرقمية (البريد الإلكتروني والدردشة والوسائط الاجتماعية) ، حيث تصبح مجالات العمل والترفيه على حد سواء رقمية.[1]

أو هي الظواهر الاجتماعية والتقنية المتعددة وعمليات تبنيّ واستخدام هذه التقنيات في السياقات الفردية والتنظيمية والمجتمعية الأوسع [2].

[1] BLOOMBERG, Jason. (April 2018,)Digitization, digitalization, and digital transformation: confuse them at your peril. *Forbes.* https://www.forbes.com/sites/jasonbloomberg/2018/04/29/digitization-digitalization-and-digital-transformation-confuse-them-at-your-peril/?sh=1c249adf2f2c

"….Brennen and Kreiss thus base their definition of digitalization on social life – in other words, how people interact. As such interactions move away from analog technologies (snail mail, telephone calls) to digital ones (email, chat, social media), both work and leisure domains become digitalized".

[2] Legner, C., Eymann, T., Hess, T., Matt, C., Böhmann, T., Drews, P., et al. (2017). "Digitalization: Opportunity and Challenge for the Business and Information Systems Engineering Community," Business & Information Systems Engineering (59:4), pp. 301–

وبسبب الاتساع المذهل للتقنيات الرقمية وإقحامها في كل مجالات الحياة، أصبح "المواطنون الرقميون" متصلون ومتواصلون إلكترونيا طوال ساعات اليوم وطوال أيام الأسبوع[1]، من خلال التواصل والتفاعل بينهم على مستويات عدة، ولن تبقى الحياة السياسية حتما في منأى عن ذلك.

لهذا وللربط بين مفهوم المشاركة السياسية والرقمنة، يمكن القول أن أنشطة أفراد الشعب الهادفة للتأثير على اختيار كبار موظفي الدولة وعلى القرارات الحكومية أصبحت اليوم تتم في جانب كبير منها من خلال تقنيات رقمية وبنى تحتية لوسائل الإعلام والاتصال المتاحة للجميع، مما فتح لها آفاقا جديدة، تستحق الوقوف عليها من خلال تمحيص ما لها وما عليا من وجهة نظر قانونية، والذي يمكن أن نستشفه من موقف منظمة الأمم المتحدة من الرقمنة عموما، والتي ترى أنها في الوقت ذاته يمكن أن تجعل العالم أكثر إنصافا وأكثر سلما وعدلا، ...إلا أنها أيضا قد تهدد الخصوصية وتؤدي إلى تقلص الأمن وتفاقم عدم المساواة...

3.فرص الارتقاء بالحق في المشاركة السياسية من خلال الرقمنة

حيث يمكننا بحث هذه الفرص في إطار الانتخابات وأيضا خارج إطارها.

1.3 فرص الارتقاء خارج إطار الانتحابات

رغم أن الانتخابات هي أبرز مظاهر المشاركة السياسية، إلا أنها لا تتعلق فقط بفترة الانتخابات بل أيضا بالفترات التي تسبق الانتخابات أو تتخللها أو تليها، والتي يمكن أن نستشفها من خلال المظاهر التالية:

–كسر احتكار المعلومة والتحرر من القيود الإعلامية :

إن الحق في الوصول للمعلومة هو شرط مسبق لتمكين المواطنين من المشاركة السياسية، كما أنه أساس الاختيار الحر والواعي، فالرقمنة تسمح للمواطنين بممارسة أكثر فعالية لحقهم في "التماس مختلف ضروب

308 , Digitization: "[…] the technical process of converting analog signals into a digital form, and ultimately into binary digits." (p. 301) Digitalization: "[…] the manifold sociotechnical phenomena and processes of adopting and using these technologies in broader individual, organizational, and societal contexts." (p. 301)

[1] سيل بيتر بي ، (2012)، الكون الرقمي: الثورة العالمية في الاتصالات، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، ص 16.

المعلومات والأفكار، كما تسمح لهم بتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود"[1]، أكثر من أي وسائل تقليدية أخرى، حيث تتجاوز حاجزي المكان والزمان.

وقد أكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في المادة 13 منها على أن الوصول إلى المعلومات إحدى الوسائل الأساسية لمكافحة الفساد، ومرد ذلك هو أن الشفافية والمساءلة هما خط الدفاع الأول ضد الفساد، حيث يتمكن المواطنون من مراقبة ممثليهم المنتخبين وموظفي الدولة والإدارة عموما في مدى التزامها بالقوانين وتحقيق الوعود السياسية .

فالرقمنة تضمن "انفتاحا" أكبر للإدارة على المواطنين وتكسر إلى حد كبير البيروقراطية التي يعانونها في العالم المادي، حيث ينتعش الفساد وسوء التسيير في ظل "الحكومات الكتومة"، عكس الحكومات "المنفتحة والشفافة" والتي تعتمد على "الحد الأقصى من الإفصاح" كأساس لعملها، وتجعل التكتم والسرية استثناءان ضيقان جدا، كما تلتزم بالنشر غالبا من تلقاء نفسا إلى جانب النشر عند الطلب، وتسهل عملية الوصول للمعلومة وذلك بصورة مجانية، كما تسمح للجمهور بالاطلاع على فحوى ومخرجات الاجتماعات التي تنظمها مؤسسات الدولة، وتضمن حماية قانونية لكل من يبلغ عن الفساد وسوء التسيير [2].

فالرقمنة تضمن كل هذا وتسهل الوصول للمعلومة وتمنع احتكارها، بحيث تصبح متاحة للجميع لتلقيها ونقلها، كما تتيح فرصة لأي كان لإسماع صوته.

– القضاء على الأمية السياسية وحث المواطنين على الاهتمام بالشأن العام ووسائل إدارته:

فالرقمنة تسمح للمواطنين بالاطلاع على كل دقائق الشأن السياسي دون عناء، فلا تبقى حكرا على النخب منهم فقط، **ولا** على طبقة تحترف السياسة فتتغذى من جهل العامة للإمعان في الفساد والتمادي في تجميع العهدات الانتخابية ومعها عدد من الانحرافات والجرائم، بسبب الأمية السياسية التي يعاني منها المواطنون فتمنعهم من استشراف إمكانية تغيير الأوضاع السياسية والعمل فعليا على تجسيد التغيير في الواقع

[1] المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[2] منظمة "المادة 19" وهي منظمة قادت حملة دولية لتدعيم حرية التعبير والمعلومات قامت بإصدار مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تهتدي بها التشريعات الداخلية التي تعنى بحرية المعلومات لإرشاد المستخدمين على المستوى الوطني صوب أفضل الممارسات.

وإيجاد البدائل والمطالبة بها، وهذا من خلال معرفة الحقوق والواجبات وخفايا العمل السياسي والميكانيزمات القانونية والشرعية لتحقيق ذلك.

حيث تتيح الرقمنة للمواطن العادي تجاوز الأفكار المسبقة وفهم أكبر للنظام السياسي القائم والبدائل المتاحة، فلا يشعر المواطنون بأنهم رهينة نظام لا يفهمونه، مما يخلق لديهم شعورا بعدم الأمان وانهيار ثقتهم في مؤسسات الدولة بسبب الأمية السياسية التي يعانونها.

–زيادة التفاعلية والقدرة على التعبئة السياسية:

حيث أن الرقمنة بعد الواب2.0 أصبحت تتيح للمواطنين إمكانية التفاعل مع المحتويات المطروحة أمامهم، بدل الاكتفاء بتلقيها بصورة سلبية يكتفون فيها بالمشاهدة أو القراءة فقط، حيث أن إمكانية التعليق على المحتوى أو إعادة نشره أو تعديله والإضافة عليه، بل وحتى مجرد النقر على أيقونة تعبر عن استحسانه أو استهجانه، يعد في حد ذاته جهدا ذا قيمة في العمل السياسي، حيث يسمح بمعرفة التوجهات العامة للمواطنين تجاه قضايا معينة، كما يسمح بتعبئتهم تجاه هذه القضايا بصورة أكثر سلاسة مما كان الأمر عليه قبل عصر الرقمنة، وهذا من خلال أنماط متعددة من وسائل التعبير الجديدة أو المتجددة مثل المدونات، ومنصات العرائض، مواقع التمويل الجماعي ، والتصويت الإلكتروني، غير ذلك من المنتديات والأدوات عبر الأنترنت والتي منحت وسائل جديدة لمساهمة الأفراد في تشكيل النقاش السياسي[1].

وتتحقق مشاركة أصحاب الحقوق في إدارة الشؤون العامة عن طريق ممارسة النفوذ من خلال المناقشات العامة والحوار مع ممثليهم، أو من خلال قدرتهم على تنظيم أنفسهم[2].

وتؤكد أجهزة منظمة الأمم المتحدة على أن المساهمات الواردة عن طريق منصات الإنترنت يجب أن تعطى الوزن الذي ينبغي أن تحظى به التعليقات المقدمة عبر وسائل خارج شبكة الإنترنت[3].

---

[1] دوبو تاليذا ، (2017)، الانخراط المدني، كيف يمكن أن تساند التكنولوجيات الرقمية الديمقراطية التي تستمد قوتها من المواطنين؟، الندوة الاستشارية المعنية بالانخراط المدني، معهد كورشام للقيادة الفكرية، كاليفورنيا، ص 4. متوفر على الرابط التالي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/conf_proceedings/CF300/CF373/RAND_CF373z1.arabic.pdf

[2] مكتب المفوض السامي، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 11/39 أكتوبر 2018، مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، مرجع سابق الفقرة 51، ص 14.

2.3 فرص الارتقاء في إطار الانتخابات

تعد الانتخابات من أهم آليات المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة تمثل حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي، والوسيلة المشروعة للوصول إلى الحكم، والتي تكون مبنية على الاختيار الحر للناخبين وفقا لقناعاتهم التي تتبلور من خلال مجموعة من المعلومات والميولات، فالمعلومة في العملية الانتخابية هي السلعة المتداولة، وانتاجها وتسويقها واستهلاكها هو جوهر عملية تكوين الآراء وحسم الاختيارات، وهذا لإفراز ممثلين حقيقيين عن الشعب.

ويمكن تجزئة العملية الانتخابية (أو الدورة الانتخابية) إلى 8 مراحل ترتكز أساسا على[1]:

-تهيئة الإطار القانوني لها من خلال انشاء وتحرير النصوص القانونية المنظمة للعملية.

-التخطيط والتحضير للتنفيذ من خلال توظيف وتكوين العناصر البشرية الضرورية.

-تهيئة وتأطير "الهيئة الناخبة" وتنظيم عمل "الملاحظين".

-تسجيل المنتخبين والمنتخبين.

-الحملة الانتخابية.

-العملية الانتخابية المتضمنة للاختيار، الفرز وتقديم النتائج.

-عرض النتائج وتسيير سبل الطعن والمنازعات الانتخابية.

-المهام ما بعد الانتخابات والمتضمنة لتدمير و/أو أرشفة المعدات

وقد توفر الرقمنة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الوسائل اللازمة لتحسين المشاركة في الانتخابات من خلال مايلي:

---

[3] المرجع نفسه، الفقرة 76، ص 18.

[1] DRIZA MAURER Ardita, (Mars 2020), Les nouvelles technologies dans le cycle électoral. Orientations du Conseil de l'Europe, rapport soumis au CDDG(le Comité européen sur la démocratie et la gouvernance), p.p.4-5, disponible sur le lien suivant : https://rm.coe.int/les-nouvelles-technologies-dans-le-cycle-electoral/1680a07b3a

-الانتخابات الالكترونية:

يتم اللجوء للتقنيات الحديثة والرقمنة بصورة أكبر في العمليات الانتخابية في العديد من الدول، حتى أن منظمة الأمم المتحدة توصي بإدخال الابتكارات الرقمية كحل للمشاكل التي يمكن أن تعوق مصداقية العملية الانتخابية أو قبول نتائجها، دون أن تكون هي الغاية في حد ذاتها[1].فالسلطات القائمة على الانتخابات يجب أن تضمن دوما أن تكون حرة ونزيهة، قائمة على السرية.

وتسمح التقنيات الحديثة عادة من خلال رقمنة الوثائق والاجراءات، والاعتماد على المعلومات السحابية وعلى البيومترية والذكاء الاصطناعي بضمان فعالية الاجراءات في هذا الشأن وسرعتها، من خلال تخزين ومعالجة البيانات والاعتماد على السجلات الالكترونية في كل المراحل، وصولا للانتحاب من خلال الآلات ضمن مكاتب الانتخاب أو على الأنترنت، واحتساب الأصوات وتقديم الاحصائيات، ونقل النتائج لوحدة مركزية بغية نشرها، كما تسمح عادة برفع نسب المشاركين في الانتخابات خصوصا إذا كانت العملية تتم عبر الأنترنت، وتسمح بتجنب الأخطاء المرتبطة بالعمل اليدوي.

-تبادل البيانات وتحليلها

تتيح التكنولوجيا الرقمية اليوم إمكانيات ضخمة لتجميع كم هائل من البيانات وتحليلها من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تسمح بمعالجة أي مشكلة وتشخيصها بدقة سعيا للبحث عن حلول لها.

-الاستهداف الرقمي الدقيق للناخبين:

والذي يعد إحدى وسائل الدعاية السياسية الحديثة التي تعتمد على الرقمنة، وهو طريقة فعالة لصياغة مقترحات سياسية تتكيف مع الفئات المعنية وتفي باحتياجات المواطنين بشكل أفضل.

فالاستهداف الرقمي الدقيقdigital microtargeting, le microciblage numérique

[1]مكتب المفوض السامي، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 11/39 أكتوبر 2018، مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، مرجع سابق، الفقرة 28، ص 11.

في الحملات السياسية هو أسلوب تقوم من خلاله الأحزاب السياسية بتحليل مجموعات كبيرة من البيانات لفهم سلوك وآراء ومشاعر الناخبين المحتملين بشكل أفضل. وهذا يسمح لهم بتصنيف الناخبين ضمن فئات، ستتلقى كل فئة منهم رسائل تعالج انشغالاتهم وتتناغم مع آرائهم، وهذا بدلا من رسالة مركزية واحدة للجميع ، فيمكن للأحزاب السياسية إيصال عدد كبير من الرسائل المنتقاة بأشكال وقنوات مختلفة إلى الجماهير المختارة بعناية[1].

-استعمال تطبيقات الاستشارة في المجال الانتخابي Voting Advice Applications:[2]

في السنوات الأخيرة فقط بدأ علماء السياسة وعلماء الاجتماع في دراسة هذه التطبيقات وتأثيراتها المحتملة على المستخدمين، ويتعلق الأمر بتطبيقات متاحة على الأنترنت تعتمد على المعلومات التي يمكن جمعها حول الأحزاب والمترشحين للانتخابات والبرامج الانتخابية التي يقدمونها، ومواقفهم تجاه القضايا الكبرى والمسائل المثيرة للجدل، فتقدم هذه التطبيقات مؤشرات للناخبين حول ميولاتهم هم وما يناسبهم أكثر من ضمن قوائم الترشيحات المتاحة، كما قد تتيح بعض التطبيقات في هذا المجال فرصة لربط المواطنين ببعضهم البعض من خلال السماح لمن يحملون نفس الأفكار ونفس الميولات السياسية بالتواصل فيما بينهم.

[1] Comité européenne sur la démocratie et la Gouvernance (CDDG), (26-07-2021), Etude de l'impacte de la transformation numérique sur la démocratie et la bonne gouvernance, Strasbourg, p.24. Disponible sur le lien suivant : https://rm.coe.int/etude-sur-l-impact-de-la-transformation-numerique-sur-la-democratie-et/1680a3b9fa

[2] GARZIA Diego et H. Trechse Alexander , (Janvier 2015), Systèmes d'Aide au Vote et comportement politique: Tour d'horizon, Revue Internationale de Politique Comparée , Université Catholique de Louvain, Belgique, Vol.22, N2, pp. 231-243.

وعليه فإذا كان جزء مهم من المستخدمين يتأثر بهذه التطبيقات بشكل جدي، فمن المؤكد أن لها دور مهم في توجيه سلوك الناخبين خصوصا في الدول الأوروبية، فيبدو أن العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية المشتركة في المجتمعات الأوروبية تشير إلى أن هذه التطبيقات يمكن أن تلعب دورا أكثر حسما في المستقبل.

4. مضار الرقمنة على المشاركة السياسية

رغم كل ما تتيحه الرقمنة من فرص للارتقاء بالمشاركة السياسية والعمل على حث المواطنين على الاهتمام بالمجال السياسي ومحو الأمية السياسية والانتقال إلى التفاعلية والفعالية للتأثير على السياسات في البلاد بغية التغيير الإيجابي سواء في إطار الانتخابات أو خارج فتراتها، إلا أن كل الجوانب المضيئة لهذه التأثيرات المحمودة للرقمنة تقابلها جوانب مظلمة قد تقوض أدنى مقتضيات هذه المشاركة وتخرج بها عن مسارها بل وتجعل منها فرصة لسحق عدد من المسلمات في مجال حقوق الإنسان ومرتعا لتنامي الجريمة.

فيمكن أن تصنف مضار الرقمنة على الحق في المشاركة السياسية ضمن عنوانيين فرعيين، يتناول أولهما المضار المرتبطة بالأشخاص ممن لهم الحق في المشاركة السياسية، وثانيهما يتعلق بالمحتوى الذي يضر بهذا الحق ويشكل اعتداء على حقوق لصيقة به.

1.4 مضار تتعلق بأصحاب الحق في المشاركة

حيث يمكن تلخيصا أساسا في الإقصاء والتمييز من جهة، والتمييع من جهة ثانية.

–الاقصاء والتمييز:

حيث يصبح الولوج للإنترنت، وإمكانية التحكم في التقنية شرطا ضروريا لممارسة الحق في المشاركة السياسية باستعمال الرقمنة، الأمر الذي سيؤدي إلى إقصاء فئات ممن يخول لهم القانون الحق في المشاركة السياسية من ممارسة هذا الحق فعليا بسبب "الأمية الرقمية" التي يعانونها، أو بسبب الفجوة الرقمية التي تتيح هذا الحق لمواطنين دون آخرين بسبب نقص البنى التحتية الخادمة للرقمنة في مناطق جغرافية دون

أخرى، مما يجعل ذلك عاملا تمييزيا جديدا يجب أخذه بعين الاعتبار لتمكين الجميع من ممارسة هذا الحق على قدم المساواة، كما تقتضيه أبجديات حقوق الإنسان.

-التمييع:

فإذا كان عدم التمكن من المهارات الرقمية قد يقصي البعض من ذوي الحقوق من إمكانية المشاركة السياسية، فالعالم الافتراضي أيضا سيفتح الباب واسعا أمام فئات كثيرة ممن لا حق لهم في المشاركة السياسية بمعاييرها "التقليدية" للخوض في هذا المجال دون رقيب ولا حسيب وفي الكثير من الأحيان بنوايا سيئة قد تكون فردية فقط، كما قد تتم في إطار جماعي ممنهج وواسع النطاق ترعاه منظمات أو كيانات بأهداف مختلفة بل حتى دول ترمي بكل ثقلها في هذا المجال للتأثير على العمليات السياسية في دول أخرى، حيث يصبح شرطا السن والجنسية التقليديين للمشاركة السياسية وهما لا يمكن التحقق منه.

كما أصبح لوسطاء الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي- التي تدار من شركات أجنبية- دورا محوريا في الحياة العامة باعتبارهم مزودين للبنى التحتية منشئين للمحتوى أو ناشرين له[1]، حيث تمكن التقنية الحديثة هؤلاء الفاعلين "الأجانب" من التحكم بصورة كبيرة في المضامين من خلال سياسات الحجب والترويج.

فتتشكل خلف الشاشات وفي العالم الافتراضي جماعات غير مهيكلة و"سائلة" لا تدين بشيء لأحد، قد تختفي بمجرد نقرة، عكس العمل السياسي الواقعي المتمحور حول "العضوية" والانتماء الحزبي الذي يفرض التزامات على المنخرطين.

[1] Comité européenne sur la démocratie et la gouvernance, (15-16 Avril 2021), Etude sur l'impact de la transformation numérique sur la démocratie et la gouvernance, Adoptée par le CDDG à l'issu de sa 13e réunion plénière Strasbourg, p.4.Disonible sur le lien suivant : https://rm.coe.int/etude-sur-l-impact-de-la-transformation-numerique-sur-la-democratie-et/1680a3b9fa

2.4 مضار تتعلق بالمعلومات المشاركة والمضامين

هناك أيضا من مضار الرقمنة على الحق في المشاركة السياسية ما يتعلق بالمضامين والمحتويات التي يتم تداولها في إطار الترويج لأفكار معينة أو على العكس لمحاربة أفكار ما خروجا عن الأخلاق والسلوك الذي يقتضيه القانون.

–الاستعمال السيء للبيانات الضخمة:

حيث تتحول المراقبة المعززة بالذكاء الاصطناعي إلى خطر حقيقي لا يمكن الاستهانة بتداعياته على أمن الأفراد والجماعات، وهذا حين تمتلك جهات مجهولة كميات ضخمة من المعلومات ستستعملها للتأثير على المنتخبين والتلاعب بهم[1].

وتشير عديد من الدراسات إلى الكيفية التي يؤدي بها الاستخدام المتزايد لـ "الروبوتات" و "المتصيدون" في وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن النشر الواسع النطاق للمعلومات الكاذبة ، إلى تقويض تكافؤ الفرص في المنافسة الانتخابية والسماح لجهات خارجية بالتلاعب بالخطاب العام واختيارات الناخبين. علاوة على ذلك، يمكن للخوارزميات التي تحكم محركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي أن تعزز فهمًا مبتورًا ومنحرفًا في بعض الأحيان للسياسة والديمقراطية[2].

ويشير إعلان لجنة الوزراء لمجلس أوروبا حول القدرات التلاعبية للخوارزميات – Decl 1 (13/02/2019) في معالجة هذه المشكلة ، إلى أن " أدوات التعلم الآلي المعاصرة لديها القدرة المتزايدة ليس فقط على التنبؤ بالاختيار، ولكن أيضًا للتأثير على المشاعر والأفكار وتعديل مسار العمل المتوقع ، أحيانًا بشكل لا شعوري. إن الأخطار التي تتعرض لها المجتمعات الديمقراطية والتي تنشأ من إمكانية توظيف

[1] BACHELET Michelle, (17 octobre 2019), Les droits de l'homme à l'ère du numérique, Discours liminaire de, Haute-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Japan Society, New York. Disponible sur le lien suivant: https://www.ohchr.org/fr/2019/10/human-rights-digital-age

[2] Le comité européen sur la démocratie et la Gouvernance (CDDG), (26-07-2021), op.cit., p.9.

مثل هذه القدرة للتلاعب والسيطرة ليس فقط على الخيارات الاقتصادية ولكن أيضًا السلوك الاجتماعي والسياسي لم تتضح إلا مؤخرًا. في هذا السياق ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للقوة الكبيرة التي يمنحها التقدم التكنولوجي لأولئك – سواء الكيانات العامة أو الجهات الفاعلة الخاصة – الذين يمكنهم استخدام هذه الأدوات الخوارزمية دون رقابة »[1]

وفعلا تعد عملية الرقابة في الواقع أسهل بكثير عما هو عليه الحال في العالم الافتراضي، حيث تحتل المنشورات المجهولة المصدر مساحة هامة من مجموع المنشورات، والاستعانة بالروبوتات للترويج الواسع لها، يعقد من عملية الرقابة وتحديد المسؤوليات.

–الاعتداء على الخصوصية:

إن عمليات جمع وتخزين واستغلال البيانات ذات الطابع الشخصي يعد أمرا مهما جدا في العمليات السياسية، غير أن طريقة الوصول لهذه البيانات لا تتم دوما بالطرق المشروعة، مما يعد بطبيعة الحال اعتداء صارخا على خصوصية الأفراد وحقهم في حماية حياتهم الخاصة.

ومن المعروف أن الدولة أو السلطة الحاكمة مخول لها تقليديا امتلاك وسائل لتحديد الهوية من أجل السيطرة على السكان ومراقبتهم، الأمر الذي يصبح أسهل من خلال تقنيات الرقمنة[2]، والتي ستتيح أيضا للسلطة الحاكمة إمكانية التعرف على الأفراد و"أنماطهم" في كل جوانب حياتهم، بما في ذلك الحياة السياسية لهم، مما قد يؤدي إلى خطر تصنيفهم وتنميطهمle profilage des individus حيث تمكن المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي من تحليل أو التنبؤ باهتمامات الأفراد وسلوكهم وسماتهم[3] ، ويصبح

[1] Ibid.

[2] CHEVALLIER Jacques (2018). La vie privée à l'épreuve de la société numérique. Penser le droit à partir de l'individu. Mélanges en l'honneur d'Elisabeth Zoller, Dalloz, pp.563-576,

[3] RÈGLEMENT (UE) 2016/679 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 27 avril 2016 relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des

الأمر خطيرا حين تصبح الملفات التي تحوزها السلطة الحاكمة والمتضمنة لهذه البيانات الشخصية متاحة بطريقة أو بأخرى لكيانات أخرى لا يفترض أن تتطلع عليها أو تحوزها، بسبب ثغرات أمنية، أو تحوزها آليا من خلال أي "بصمة رقمية" يتركها الفرد خلال استعماله لوسائل وأجهزة رقمية ستوحي بميوله، اهتماماته وآرائه في كل ميادين الحياة بما في ذلك "الحياة السياسية"، ومن المعروف حاليا أن كميات هائلة من البيانات الشخصية يتم جمعها في كل لحظة من قبل الشركات الكبرى، وتخزينها في قواعد البيانات ومعالجتها للاستغلال المنهجي،كجزء مما أصبح سوق بيانات عالمي، يهيمن عليه GAFA(جوجل، وأبل، وفيسبوك –ميتا حاليا–، وأمازون)، اللاعبون الرئيسيون في الاقتصاد الرقمي.

فتعمل شركات التكنولوجيا الكبيرة بمثابة حراس البوابة، حيث تقوم بتصفية وانتقاء المعلومات التي يتم مشاركتها على المنصات الاجتماعية، واستهدافها لجمهور معين، ومن ثمة قدرة كامنة على التأثير على الرأي العام، والنقاش السياسي ، والنتائج الانتخابية في نهاية المطاف[1].

ولا يعرف الأشخاص غالبًا أنهم مستهدفون بدقة في البداية، مما يشكل اعتداء صارخا على حياتهم الخاصة، فتثير عمليات الاستهداف الدقيق والتقنيات المماثلة تساؤلات عميقة تتعلق بحماية المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي الجيد مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة ، فضلاً عن الحقوق مثل حرمة الحياة الخاصة وحماية البيانات، حتى أنه أصبح يقال عن بعض منصات التواصل الاجتماعي التي تنتهج هذا الاستهداف الدقيق بصورة منظمة "أنها تعرفك أكثر من نفسك".

–زيادة تداول المال المشبوه ضمن تموين الحملات الانتخابية والاعتماد على الإشهار المجهول المصدر:

données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/CE (règlement général sur la protection des données), art.4.4.

[1] Comité européen sur la démocratie et la Gouvernance (CDDG), (26-07-2021),op.cit., p.4.

فيتم تمويل الحملات الانتخابية من خلال وسائل رقمية بدلا من الطرق التقليدية، الأمر الذي يعيق الشفافية المطلوبة في هذا الشأن، كما يتزايد الإشهار بمقابل مالي يتم دفعه من جهات غير معروفة بغية توجيه الرأي العام بطرق ستقضي على حرية الاختيار لديه في النهاية.

-تنامي البروباغاندا وحملات التضليل الممنهجة:

التي تتراوح بين استعمالات بسيطة للتقنيات الرقمية وأراء معزولة لأشخاص ينشطون بصفة فردية، إلى أعمال أكثر تنظيما من خلال الاعتماد على الذكاء الاصطناعي التوليدي، من خلال التركيز على خطاب الكراهية والتمييز ونزع الشرعية عن الجهات السياسية الفاعلة ومؤسسات الدولة[1]، الأمر الذي يقوض ويزعزع أبجديات الديمقراطية الفاعلة.

فتتنامي المعلومات الزائفة والأخبار الكاذبة "العالية الجودة"، والتي لا تحتاج لتكلفة عالية لإنشائها وترويجها، كما يتم تضخيم بعض الأخبار وتقزيم أخرى حسب المصالح، فيصبح الجمهور ضحية لحملات تضليل ممنهجة.

5.الخاتمة:

رغم معاناة الكثير من المجتمعات من "الإحباط السياسي" الذي ساهم في العزوف عن العمل السياسي للإيمان بعدم جدواه لانعدام وجود نخبة سياسية صادقة ترقى لتطلعات أغلب المواطنين، إلا أن الاهتمام بالسياسة الذي قد يتطور إلى صور فعالة من المشاركة السياسية قد يجد فرصة له للنماء من خلال

[1] فولكر تورك، (14 فبراير 2024)، مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان في جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأميركية، "يجب ترسيخ حقوق الإنسان في صميم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التوليدي"، متوفر على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2024/02/human-rights-must-be-core-generative-ai-technologies-says-turk

ما تمنحه الرقمنة من آفاق تتجاوز المحددات التي تعيق هذه المشاركة خارج العالم الافتراضي، دون المبالغة في تمجيدها حيث أنها سلاح ذو حدان، فلا يمكن تجاهل مضارها أيضا، وهذا ما توصلنا له من **نتائج** من خلال هذه الدراسة:

تسمح الرقمنة من نقل وتقاسم للمعلومات وكسر الاحتكار الذي تفرضه وسائل الإعلام التقليدية، حيث تصبح المعلومة متاحة للجميع، وتصبح مواقع التواصل الاجتماعي منبر من لا منبر له، فتخرج المواطنين من دوائر الأمية السياسية، وتسمح للحكومات بالانفتاح أكثر على الجماهير من خلال نشر المعلومة ومحاربة "الكتمان السياسي" الذي يزعزع ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

فتتنوع صور المشاركة السياسية من خلال الرقمنة، وتصبح مجرد نقرة على محتوى معين في حد ذاتها جهدا ذا قيمة في العمل السياسي، والتي قد تتطور لتفرز في النهاية تعبئة لحشود ضخمة لنصرة أو على العكس لشجب فكرة معينة أو وضع معين.

فتصبح المشاركة السياسية من خلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال مكملة لصور المشاركة التقليدية، وتسمح نظريا بالمشاركة في مختلف مراحل عملية صنع القرار ، من وضع جدول لأعمال الحكومة مثلا، وصياغة النصوص القانونية، وصنع القرار، والتنفيذ، والرصد وإعادة الصياغة...فتخفف من العزوف عن الانخراط في العمل السياسي بإنعاش الديمقراطية.

كما تسهل الرقمنة العمليات الانتخابية في كل مراحلها، فإدخال الابتكارات الرقمية يمكن أن يحل المشاكل التقليدية التي يمكن أن تعوق مصداقية العملية الانتخابية أو تشكك في قبول نتائجها.

غير أن الاستخدام بصورة أكبر للتكنولوجيات الرقمية بيبقى مجرد وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فالنشاط السياسي الافتراضي يقتضي– من أجل فاعلية حقيقية– نشاطا أيضا في العالم الواقعي.

كما أن مضار الرقمنة على الحق في المشاركة السياسية والحقوق الأخرى المرتبطة به هي أمر واقع لا يمكن الاستهانة به.

فهي أيضا باب لتمييع العمل السياسي من خلال منح فرص التدخل لأشخاص وكيانات يفترض أن لا دخل لها في هذا الشأن، حيث تصبح تشكل تهديدا لأبجديات هذا الحق القائم على حرية الاختيار.

فبتحليل الكم الهائل من البيانات المتوفرة على الأنترنت، أو بتحليل البصمة الرقمية" التي يتركها الفرد خلال استعماله لوسائل وأجهزة رقمية يمكن الكشف عن ميولات الأفراد والجماعات، من قبل شركات كبرى أو كيانات غير معروفة، وتخزينها في قواعد البيانات ومعالجتها للاستغلال المنهجي، يتم توظيفها للتلاعب والسيطرة على الجماهير وتغيير المسارات السياسية لبلدان بأكملها.

كما يفرز الاستعمال السيء للرقمنة في الشأن السياسي إلى تنامي البروباغاندا من خلال تضحيم بعض الأخبار وتقزيم البعض حسب المصالح، أضف لذلك التداول الهائل لأخبار مغلوطة "عالية الجودة" منخفضة التكلفة، والترويج لخطابات الكراهية، مما يقوض المجتمعات الديمقراطية ويؤثر على المشاعر والأفكار بصورة غير واعية ولاشعورية في الكثير من الأحيان، فيغير المسارات السياسية المتوقعة لصالح جهات "مجهولة".

لهذا من الضروري التركيز على بعض **المقترحات** التي قد تخفف من وطأة هذه المضار:

-من الضروري نشر الوعي بين المواطنين حول أخطار الوسائط الالكترونية وضرورة التعامل بحذر مع المعلومات المجهولة المصدر ومعرفة خطورة تأثيرها على الأمن القومي، وهذا من خلال حملات توعوية، وقد تكون الرقمنة نفسها وسيلة محمودة لتحقيق هذا الوعي.

- إن ما تحققه الرقمنة من ارتقاء بالحق في المشاركة السياسية ترافقه انتهاكات لحقوق أخرى لهذا يجب تحسيس المواطنين بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية عما ينشرونه، وأن استعمال أسماء مستعارة لن يجعلهم بمنأى عن العقاب.

- إن تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي وتضخم مخاطره يقتضي تجديد النصوص القانونية لمواكبة هذ الجرائم المستحدثة والتصدي لها بوسائل المكافحة والردع المناسبة.

-لا يمكن بأي حال التعويل على شركات التكنولوجيا لاحترام أبجديات حقوق الإنسان حين ستتعارض مع هدفها الربحي البحت، بل يجب الاحتكام إلى لوائح وتنظيمات دقيقة لكبح جماحها وتوفير أطر معيارية وقانونية ضابطة لسلوكها.

–إننا كدول نامية ومستهلكة للتكنولوجيات الحديثة –لا منتجين لها– يجب أن نعي وندرك مخاطرها وسلبياتها قبل إيجابياتها خصوصا في المجال السياسي، وأنها **قوامة حروب "المعلومات والإدراك" أي حروب الجيل الخامس**، ، وندرك أنّ البيانات محفوظة على نطاق واسع، فإن مخاطر إساءة استخدامها وآثارها واسعة النطاق أيضا، وأن من حقنا الدفاع عن مقومات أمننا وهويتنا ضد كل ما يمكن أن يسيء لها، وأن السيادة الرقمية هي جزء كبير الآن من السيادة الوطنية أية دولة، لهذا يجب تشجيع "البحث العلمي والتقني" في هذا المجال للتخلص ولو جزئيا من التبعية الرقمية، فمن يملك المعلومة يملك الميدان.

6. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- **المؤلفات**

–سيل بيتر بي ، (2012)، الكون الرقمي: الثورة العالمية في الاتصالات، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة.

–قويطين عبد الباسط عبد الله ، (2007)، المشاركة السياسية للشباب الأردني، دراسة ميدانية من طلبة الجامعة الأردنية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة.

–محمد جمال الدين زكي، مقدمة للدراسات القانونية، دار النهضة العربية، مصر، 1995.

- **الأطروحات والرسائل**

أبو خليقة سعيد أحمد ، (1999)، تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- **المقالات**

عثمان محمد عادل ، (21 أغسطس 2016)، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط التالي: **https://democraticac.de/?p=36026**

- **المداخلات**

دوبو تاليذا ، (2017)، الانخراط المدني، كيف يمكن أن تساند التكنولوجيات الرقمية الديمقراطية التي تستمد قوتها من المواطنين؟، الندوة الاستشارية المعنية باالانخراط المدني، معهد كورشام للقيادة الفكرية، كاليفورنيا، ص 4. متوفر على الرابط التالي:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/conf_proceedings/CF300/CF373/RAND_CF373z1.arabic.pdf

- **مواقع الانترنيت**

فولكر تورك، (14 فبراير 2024)، مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان في جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأميركية، "يجب ترسيخ حقوق الإنسان في صميم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التوليدي"، متوفر على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2024/02/human-rights-must-be-core-generative-ai-technologies-says-turk

- **النصوص القانونية والوثائق الدولية**

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

- قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 11/39 أكتوبر 2018، مكتب المفوض السامي لحقزق الإنسان، الأمم المتحدة، مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، الفقرة 19-ح، مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الدوحة، متوفر على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/sites/default/files/GuidelinesRightParticipatePublicAffairs_web_AR.pdf

ثانيا: باللغات الأجنبية

- **Ouvrages**

-BINDER Lreonard ; LA PALOMBRA Joseph, MYRON Weiner, (1971) Crises and Sequences in Political Development., Princeton University Press , United Kingdom.

-CHEVALLIER Jacques (2018). La vie privée à l'épreuve de la société numérique. Penser le droit à partir de l'individu. Mélanges en l'honneur d'Elisabeth Zoller, Dalloz, pp.563-576,

- **Articles**

BLOOMBERG, Jason. (April 2018,)Digitization, digitalization, and digital transformation: confuse them at your peril. *Forbes.* https://www.forbes.com/sites/jasonbloomberg/2018/04/29/digitization-digitalization-and-digital-transformation-confuse-them-at-your-peril/?sh=1c249adf2f2c

-GARZIA Diego et H. Trechse Alexander , (Janvier 2015), Systèmes d'Aide au Vote et comportement politique: Tour d'horizon, Revue Internationale de Politique Comparée , Université Catholique de Louvain, Belgique, Vol.22, N2, pp. 231-243.

- LEGNER, C., EYMANN, T., HESS, T., et al. (2017). "Digitalization: Opportunity and Challenge for the Business and Information Systems Engineering Community," Business & Information Systems Engineering (59:4), pp. 301–308.

- **Rapports**

-BACHELET Michelle, (17 octobre 2019), Les droits de l'homme à l'ère du numérique, Discours liminaire de, Haute-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Japan Society, New York. Disponible sur le lien suivant: https://www.ohchr.org/fr/2019/10/human-rights-digital-age

-DRIZA MAURER Ardita, (Mars 2020), Les nouvelles technologies dans le cycle électoral. Orientations du Conseil de l'Europe, rapport soumis au CDDG(le Comité européen sur la démocratie et la gouvernance), disponible sur le lien suivant : https://rm.coe.int/les-nouvelles-technologies-dans-le-cycle-electoral/1680a07b3a

-Comité européenne sur la démocratie et la Gouvernance (CDDG), (26-07-2021), Etude de l'impacte de la transformation numérique sur la démocratie et la bonne gouvernance, Strasbourg. Disponible sur le lien suivant : https://rm.coe.int/etude-sur-l-impact-de-la-transformation-numerique-sur-la-democratie-et/1680a3b9fa

Textes législatifs

-RÈGLEMENT (UE) 2016/679 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 27 avril 2016 relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/CE (règlement général sur la protection des données).